استهلاك القرائن النحوية في الشواهد القرآنية في كتاب "الإنصاف"

د. أحمد سعيد عنيزات *

تاريخ وصول البحث: 2023/8/22م تاريخ قبول البحث: 2023/10/25م

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الشواهد القرآنية التي استُهلكت فيها إحدى القرائن النحوية اللفظية في كتاب الإنصاف. ويقصد بالاستهلاك إهدار قرينة من القرائن النحوية اللفظية التي تشمل: قرينة العلامة والرتبة والأداة والتضام، والصيغة، والمطابقة، والربط. وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن أكثر القرائن اللفظية استهلاكًا في الشواهد المستقراة، مع تحليل لأسباب الاستهلاك، وإلى بيان أثر الاستهلاك في المعنى الوظيفي، والمعنى الدلالي، وضوحًا، وخفاء. وذلك للخلوص إلى نتيجة مؤدّاها أنّ أكثر القرائن استهلاكًا هي أضعفها أثرًا وأقلها شأنًا في المعنى.

أسفرت الدراسة عن نتائج، أهمّها أنّ وقوع الاستهلاك كان إمّا لتحقيق انسجام صوتي، وإمّا لإبراز ملمح دلالي لا يكون إلا بالاستهلاك، وإمّا لمجرد تَرَخُّص في القرينة عند أمن اللبس، فيكون محاكيًا لأسلوب من أساليب العرب التي لا يمكن أن تحصرها القواعد. والنتيجة الأكثر أهمية أنّ العلامة الإعرابية هي أكثر القرائن النحوية استهلاكًا في عينة الدراسة، وأقلّها أثرًا في وضوح المعنى النحوي والدلالي، وهذا يشير إلى أنّها أقل القرائن شأنًا وأهمية، على عكس ما هو معروف من إيلاء النحاة إياها أهمية قصوى تطغى على غيرها.

الكلمات المفتاحية: القرائن النحوية، استهلاك القرينة، الشواهد القرآنية

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

The Violation of the Verbal Grammatical Indices "In The Qur'anic Evidence in "Al-'INŞÃF

Abstract

This study examines the Qur'anic evidence, in which some verbal grammatical indices have been violated. Violation means deletion of a verbal grammatical index, which is: case marking, word order, (form word/particle), colligation, form, concordance, and binding.

The study aimed, firstly, to explain the reasons for the violation, and secondly, which is more important, to identify the violated index in the Qur'anic evidence, and its effect on knowing the functional and semantic meaning, and then to reach a gradation of the indices according to importance.

The study concluded that the reason for the violation is to achieve vocal harmony, or to highlight a semantic feature that can only be done by violation, or a permission to violate the index when there is no ambiguity, so it is simulating a style of the Arabs that cannot be limited by the rules. The study also concluded that the case marking index is the most frequently violated grammatical index in the study sample and has the least effect on clarifying the grammatical and semantic meaning. This indicates that the grammatical index is the least important evidence, contrary to the great interest of grammarians in it.

Key words: grammatical indices, index violation, qur'anic evidence.

1-المقدمة:

تُعَـدُّ قرينـة العلامـة الإعرابيـة إحـدى أكثـر القـرائن النحويـة احتفـاء عنـد النحـاة [i] ، يظهـر هـذا مـن جملـة الأخبـار التي نُقلـت إلينـا، جعلـت مـن اللحـن -وأغلبـه في العلامـة- سـببًا فـي وضـع قواعـد النحـو العربـي[ii]

ويظهـر كـذلك مـن التقسـيم الشـكلي للأبـواب النحويـة بنـاء على العلامـة، الـذي سـار عليـه أغلـب مـن ألـف في النحـو؛ وكـذلك مـن الأمثلـة الرياضـية المصـنوعة[3] ، التي كـان الهـدف منهـا التمـرين على الإعـراب ومعرفـة المواقـع الإعرابيـة، بصـرف النظـر عمّـا تؤديـه تلـك الأمثلة من دلالة أو أثر تداولي تخاطبي.

أمّا القرائن النحوية الأخرى، فلم تحظ بما حظيت به قرينة العلامة، بل نظر النحاة إليها "من خلال منظار العلامة الإعرابية"[4]؛ ربّما -وهذا ما تسعى الدراسة إلى إثباته- لأنّ استهلاك قرائن المطابقة والصيغة والرتبة والأداة والربط والتضام وغيرها أقلّ كثيرًا من استهلاك العلامة؛ فالناطقون بالفصحى اليوم لا يكادون يخطئون في المطابقة بين النعت والمنعوت، أو في تضام المضاف والمضاف إليه، أو رتبة المعطوف عليه قبل المعطوف، إلخ، وإنّما تكاد تنحصر أخطاؤهم في ضبط العلامة الإعرابية، التي يبقى ذهن المتكلم منشغلًا بها، دون غيرها من القرائن.

ولمّا أنْ وضع النحاة القواعد التي تضبط القرائن النحوية المختلفة وعلى رأسها العلامة، كانوا قد عثروا على أداءات لغوية استُهلكت فيها تلك القرائن، وهي أداءات من الفصحى العالية، فصحى القرآن الكريم، فلم يكن بد من تعليل لهذا الاستهلاك المتمرد على القاعدة؛ فإما أن يكون الكلام عندئذ شاذًّا أو قبيحًا أو لاحنًا، أو يُؤَوّلَ فينسلكَ تحت القاعدة بتأويلات مختلفة [5]، كدعوى القصور الكمي أو النوعي له، أو دعوى إعادة صياغته، حذفًا وزيادة وتقديرًا ... إلى غير ذلك.

يُعنى هذا البحث بتتبع الشواهد القرآنية الواردة في كتاب الإنصاف للأنباري، وتحديدًا تلك التي استُهلكت فيها قرينة من القرائن اللفظية، ليس من باب محاولة تطويعها للقاعدة أو تخريجها تخريجًا قواعديًّا كما فعل النحاة وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُم، وإنّما هي محاولة ترمي إلى بيان أكثر تلك القرائن استهلاكًا، وأيها يمكن استهلاكها دون أن تؤثر في عملية الاتصال وفهم الكلام على مقاصده، وذلك كله في محاولة للخُلوص إلى **نتيجة تتمثل في أنّ أكثر القرائن استهلاكًا -لسبب واضح أو لغير سبب- ينبغي أن تكون أقلها شأنًا واحتفاء في العربية، ولو لم يكن ذلك كذلك، لم يكثر استهلاكها أصلًا.**

وإذا كان القدماء قد احتفلوا كثيرًا بقرينة العلامة وأعلَوْا من شأنها، فإنّ من المحدثين مَنْ هوَّن مِنْ شأنها، ولم يقم لها وزنًا في التحليل النحوي ولا أثرًا في الدلالة على المعاني[6] ، وبين هؤلاء وأولئك مَنْ أنصف العلامة فجعلها كغيرها من القرائن تسهم أحيانًا في التحليل النحوي ويكون لها سبب في الدلالة على المعنى[7]. ولعلّ هذه الدراسة يكون لها قول في تلك المسألة، فتُبَيّن قيمة قرينة العلامة بين أخواتها من القرائن الأخرى، في نسبة استهلاكها مقارنة بغيرها، وفي أثر ذلك في جلاء المعنى ووضوحه، أو في حدوث اللبس والغموض.

وقد فرضت طبيعة الدراسة الكشفَ عن أسباب استهلاك القرائن -وإن كان البحث فيها قد وقع في غير دراسة من الدراسات السابقة- وذلك لبيان أيّها تُستهلَك لسبب، وأيّها تستهلك بلا سبب. واستهلاك القرينة بعامة يكون "استجابة لحاجة أسلوبية أو موقعية خاصة"[8]، وفي دراستنا هنا، كان لتحقيق الانسجام الصوتي، أو لإبراز ملمح دلالي لا يتأتى إلا بالاستهلاك، أو لمجرد محاكاة أسلوب من أساليب العربية، أبى النحاة إلّا أن يسلكوه كُرْهًا في قواعدهم المصنوعة، دون نظر إلى أنّ منجز اللغة أسبق زمنًا من التقعيد وأصل له -والفرع يفتقر إلى الأصل وتبع له- ودون نظر إلى أنّ في فعلهم هذا تحكُّمًا في حرية الناطق، وقسرًا له على أداء لغوي معين، وتجنّيًا على اللغة، وحصرًا لها في إطار النحو الضيق، المُتَّسِم -بوصفه صناعة- بالاستقراء الناقص[9] وبجمع أكبر قدر من الأداءات والتفريعات والتفصيلات تحت قاعدة واحدة عامة.

اتخذت هذه الدراسة من الاستقراء والتحليل والنقد منهجًا لها في التعامل مع الشواهد، مستعينة باستخدام الجداول، أَجْلَ الكشف عن القرائن النحوية التي استُهلكت في تلك الشواهد، وذلك بِقَرْنِ القراءة المخالفة مع القراءة المحققة للقواعدية، أو مع الأصل القواعدي المفترَض المحقِّق للقرائن النحوية. كل ذلك لنخلص إلى أكثر القرائن النحوية استهلاكًا، فتكون عندئذٍ أقلها أثرًا في المعنى الوظيفي والدلالي وضوحًا وخفاء، ومن ثم ينبغي أن تكون أقلها احتفاء من النحاة واللغويين على عكس ما عليه واقع الحال من الاهتمام الفائق بها.

وقد كان لاختيار ما ورد في الإنصاف من شواهد قرآنية أسباب، أوّلُها هو أنّها جملة من الشواهد تكفي في عددها لأن تكون مادة صالحة للبحث؛ إذ لا يمكن أن تضطلع دراسةٌ، في صفحات معدودة، بمهمة جمع كل الشواهد المستهلكة للقرائن شعرًا ونثرًا. وثانيها أنّ مسائل الإنصاف متنوعة، فجاءت تلك الشواهد القرآنية المستقراة متناثرة متنوعة بحسب موضوعاتها. أمّا ثالثها، فإنّها ليست شواهدَ منتقاةً انتقاء، فتكونَ نتائجها عندئذ ليست دقيقة وغير مقنعة،

وإنما هي جميع الشواهد القرآنية في الإنصاف التي يتفق النحاة على أنّ ما فيها من استهلاك لا يمكن قبوله إلا بتأويل وتخريج، حتى إنّ منهم من عدّه لحنًا، أمّا الشواهد التي كانت جارية على قواعد إحدى المدارس النحوية فلم تدرس. وحتى لا يكون هذا الكلام مزعومًا، فإنّي أسرد جملة من شواهد الإنصاف، التي لا تصلح مادة للبحث، لأنْ ليس فيها استهلاك لإحدى القرائن، منها: (هِيَّاكَ نَعْبُدُ)، (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ)، (وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُوْرٌ)، (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ)، (أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ)، (فَأُوْلَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ)، (إِنّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)، (مَا هَذا بَشَرًا)، (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)، (وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ)، (إِنَّ فِي ذَلكَ لَآيَةً)، (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا)، (أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)، (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ)، (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ).

1-1 الدراسات السابقة:

لعلّ الدراسات التي تناولت القرائن النحوية كثيرة، منها ما تناولت قرينة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، وبخاصة الحركة، وأكثرها تبحث في دلالة الحركة وعلاقتها بالمعاني، وهو ليس ميدان هذه الدراسة. أمّا الدراسات التي تتقاطع مع موضوع الدراسة، وهو استهلاك القرائن، فهي:

(الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في ضوء منهج القرائن النحوية)[10] . وقد قامت الباحثة بجمع الشواهد القرآنية من كتاب الإنصاف، ثم توثيقها وتوجيهها بتتبع القرائن النحوية التي استدل بها البصريون والكوفيون على صحة مذهبهم، وتلك التي استدل بها الأنباري في إنصاف أحد الفريقين.

وانصبت نتائج هذه الدراسة على أنّ القرائن النحوية مهمة في حسم الخلاف النحوي، وأنّ النحاة التفتوا إلى القرائن النحوية وصرّحوا بها، وأنّ نظرية العامل ليست خرافة ولا تخالف القرائن النحوية، وأنّ أكثر المسائل الخلافية تدور حول قرينة البنية وحول القرائن اللفظية بعامة، وأنّ الأنباري كان يرجح المذهب المؤيَّد بتضافر القرائن[11] . ثم إنّها تابعت رأي القدماء في إيلاء قرينة العلامة الإعرابية الأهمية القصوى، وأنها كبرى الدوال على المعنى النحوي[12] ، خلافًا لنتائج دراستنا هذه.

(التَّرَخُّص في القرائن اللفظية عند تمام حسان)[13] . والبحث لا يعدو أن يكون ذكرًا لبعض الشواهد على الترخص في القرائن النحوية في شرح ابن عقيل، وكانت نتائج البحث عامة

ومكرورة، أبرزها أنّ الترخص له أسماء عند القدماء كالتوسع والضرورة، وأنّه مرهون بأمن اللبس.

(انتهاك العلامات الإعرابية في ضوء نظرية الأمثلية)[14]. وهي تتحدث عن أسباب الترخص في قرينة العلامة الإعرابية، وقد أرجعت ذلك إمّا إلى ناحية تاريخية، بأنّ العربية كانت تنحو منحى التخلص من العلامة الإعرابية أسوة بغيرها من الساميات؛ وإمّا إلى ناحية دلالية. لكنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى القرائن الأخرى ألبتة، ولم تتحدث عن ترتيب لاستهلاك القرائن كما هو شأن دراستنا هذه.

ومما يظن أنّه يتقاطع مع دراستنا هذه مجموعةٌ من الدراسات التي تدور حول نظرية الأفضلية أو الأمثلية[15]، وتتلخص هذه الدراسات في جمع تراكيب لغوية ذات صورتين مختلفتين للأداء اللغوي، ومن ثم الحكم على أي منها التزم بالقواعد التحليلية ليستحق أفضلية قواعدية، وذلك اعتمادًا على الجداول التي تمكن من الحكم بذلك، ثم تحاول الدراسة بعد ذلك أن تفسر النص الذي لا يحقق أفضلية القاعدة تفسيرًا معينًا. وهي في النهاية محاولة للوصول إلى تحليل يفرق بين القواعدية والاستعمال اللغوي، دون إكراه للأنماط المخالفة وحشرها في القاعدة[16] . ولقد أفادت هذه الدراسة -مع وجود الاختلاف في الهدف والنتيجة- من طريقة تلك الدراسات في استعمال الجداول، وذلك لتوضيح القرينة التي استُهلكت والقرائن الأخرى المتوافرة في النص.

2-1 مصطلح الاستهلاك:

ذكر ابن فارس أنّ مادة (هلك) تدل "على كسر وسقوط. منه الهلاك: السقوط"[17]، وفُسِّر الهلاك في قوله تعالى: (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) بالموت[18] . والمَهْلَكة هي المَفازة، لأنه يُهْلَكُ فيها كثيرًا[19] ، واستهلك المال: أنفقه وأنفده[20] . ولعلّ الأصل في مادة (هلك) هو مجرّد الذهاب؛ فالفعل הלך (halaːx) يعني في العبرية ذهب ومشى وسار[21] . ثم انتقل المعنى مجازًا إلى الموت المطلق، وبعدها اختص بدلالة سلبية للموت، وقد لحظ هذا الزبيديُّ فقال عن الهلاك: "واختصاصه بميتة السوء عرف طارئ لا يعتد به، بدليل ما لا يحصى من الآي والأحاديث"[22].

وقد استعمل بعض اللغويين الاستهلاك -وهو ما يراد به في هذه الدراسة- بمعنى سقوط الحركة، أو العلامة الإعرابية، أو إهدارها، أو العدول عنها إلى غيرها، وأول من أطلقه -في حدود اطلاع الباحث- ابن جنّي في المحتسب، فقال: "ألا تراك لا تقول: قل للرجلُ ادخل، ولا قل للمرأةُ ادخلي؛ لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغية ضعيفة"[23]. وتابعه على هذا

الاستعمال الزمخشري، فقال: "وقرأ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجدوا) بضم التاء للإتباع. ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)"[24] . أما الاستهلاك عند النقاد[25] فاستُعمل متضامًّا مع المعنى، مرادًا به فساد المعنى، وذهابه بالاختلال، والتناقض، والتعقيد.

ومفهوم سقوط الحركة أو العدول عنها أو إهدارها قد أُطلِق عليه مصطلحات أخرى، منها: العدول، والرخصة أو الترخُّص، والانتهاك. ولا يخفى أنّ مصطلح العدول قديم؛ فقد استعمله سيبويه (باشتقاقاته المختلفة) في غير موضع، ولكنّ أكثر استعماله له كان في الجانب الصرفي [26]، يقول: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيلٍ: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقمي"[27]. واستعمله السيرافي بمعنى الانتقال بوظيفة الكلمة من باب نحوي إلى آخر، كـ "العدول عن العطف إلى النصب بإضمار فعل"[28].

أمّا مصطلح الرخصة فأول من وجدته قد استعمله السيوطي، متحدثًا عن الحكم النحوي بأنه ينقسم إلى رخصة وغيرها، "والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنًا وقبحًا"[29]. وأما الترخُّص فأول من أذاعه بمعنى استهلاك العلامة تمام حسان[30] ، ولكنّه يفرّق بينه وبين العدول؛ فالرخصة "تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتكالا على أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص"[31]. أمّا العدول فيعني أنّ "العرب درجت على تصحيح حالات معينة من العدول عن الأصل، وأعطتها من الاعتداد بها ما رقى بها إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة .... والفرق بين الرخصة وهذا الأسلوب العدولي أنّ الرخصة يعتذر عنها، ولا يعتذر عن الأسلوب العدولي .... فالعرب لا تُخَطِّئ واحدًا من هذه الأساليب، وإن كانت كلها عدولًا عن الأصل"[32].

وأمّا مصطلح الانتهاك فحديث، وهو المقابل لمصطلح (Violability)، المستعمل في نظرية الأمثلية (Optimal Theory)، كما ترجمته بعض المعجمات اللغوية والدراسات[33] . ومهما يكن من أمر، فقد آثرت الدراسة الابتعاد عن استعمال (انتهاك)، الذي يشي بخرق المقدس أو المحرم[34] ، وهو ما لا يتوافق مع النصوص الدينية، التي استُهلكت فيها أحيانًا قرائن نحوية مختلفة. وآثرت استعمال مصطلح الاستهلاك، بوصفه مصطلحًا قديمًا دالًّا على مفهومه.

3-1 القرائن النحوية:

لا يخفى أنّ النحاة قد عرفوا القرائن النحوية واستعانوا ببعضها في تحليلاتهم وترجيحاتهم، ولكنّ حديثهم عنها جاء تفاريقَ بحسب ما يقتضيه المقام، دون أن ينظروا لها أو يجمعوها في

حديث واحد يُشَكِّل منها نظريةً تُسهم في التحليل النحوي. وقد فعل هذا الدكتور تمام حسان [35]، فكان أول من تحدث عن تضافر القرائن، بنظرية ملخصها أنّ ثمة مجموعة من القرائن المعنوية واللفظية تتضافر أجلَ الكشف عن المعنى الوظيفي الذي تؤديه الكلمة في الجملة. فليس العلامة الإعرابية وحدها أو غيرها هي التي تتكفل بالكشف عن المعنى النحوي، بدليل أنّها قد تتخلف عن الكلمة وتبقى -على الرغم من ذلك- تؤدي وظيفة نحوية في الجملة.

والقرينة نوعان، الأولى: **القرينة المعنوية**، وهي "العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر"[36]، فهي تُدرك بالذهن وليس لها علامة شكلية أو لفظية. ويندرج تحتها قرينة الإسناد، وقرائن التخصيص والنسبة والتبعية وتحت كلٍّ منها قرائن. والثانية: **القرينة اللفظية**، وهي "عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية"[37]، أي أنّها عنصر لفظي موجود في التركيب يُدرَك سمعيًّا أو بصريًّا. والقرائن اللفظية هي العلامة الإعرابية والرتبة والتضام والمطابقة والربط، والأداة، والصيغة، والنغمة.

1-4 مخطط البحث:

بدئ البحث بمقدمة حول الموضوع ومنهجيته وهدفه، والدراسات السابقة، والحديث عن مصطلح الاستهلاك، والقرائن النحوية، ثم انتقل إلى الشواهد النحوية التي استهلكت فيها إحدى القرائن، مرتبة بحسب السبب، ثم انتهت بخاتمة ونتائج، وتوصية، وقائمة المصادر، والمراجع. والمخطط على النحو الآتي:

1- مقدمة

1-1 الدراسات السابقة.

2-1 مصطلح الاستهلاك.

3-1 القرائن النحوية.

2- الشواهد القرآنية.

1-2 شواهد استُهلكت فيها القرينة لسبب صوتي.

1-1-2 (الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

2-1-2 (وإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ).

3-1-2 (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ).

4-1-2 (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ).

2-2 شواهد استُهلكت فيها القرينة لسبب دلالي تداولي.

2-2-1 وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ.

2-2-2 وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ.

2-2-3 إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ.

2-2-4 (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ).

2-2-5 فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ.

3-2 شواهد استُهلكت فيها القرينة تَرَخُّصًا عند أمن اللبس.

2-3-1 (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ).

2-3-2 (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ).

2-3-3 (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ).

3- الخاتمة.

4- التوصيات.

وتاليا يمتد النقاش إلى الشواهد القرآنية المستهلكة لإحدى القرائن:

2- الشواهد القرآنية المستهلكة للقرائن:

2-1 شواهد استُهلكت فيها القرينة لسبب صوتيّ:

2-1-1 قراءة: (الْحَمْد لله رَبّ العالَمِينَ)[38].

وهي قراءة الحسن البصري وزيد بن علي[39]. وقد استهلكت فيها قرينةُ العلامة الإعرابية؛ فجاء المبتدأ (=الحمد) مُحرَّكًا بالكسر بدلا من الضم، الذي تفرضه القاعدة كما يتمثل في القراءة القياسية المتواترة: ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ. وإذا وضعنا القراءتين في جدول يسبر مدى توافر القرائن في كلٍّ منهما، فإنّنا نحصل على ما يأتي:

التركيب	قرينة الإسناد	العلامة	الرتبة	الصيغة
المتواترة القياسية: الحمدُ لله	✓	✓	✓	✓
قراءة الحسن: الحمدِ لله	✓	×	✓	✓

فالقراءة الأولى المتواترة جاءت قياسية متفقة والقاعدة، وفيها القرائن التي تعين على تحديد الوظيفة النحوية؛ فقرينة الإسناد -وهي معنوية- تظهر أنّ (الحمد) مسند إليه مبتدأ، وصيغته صيغة الاسم، وجاء في الرتبة التي يقتضيها المبتدأ عادة وهي رتبة التقدم، وظهر المبتدأ مرفوعًا مُعلَّمًا بالضمة. أمّا القراءة الأخرى فاستُهلكت فيها قرينة لفظية هي علامة الإعراب، فظهر المبتدأ

معلَّمًا بالكسرة، ولكن توافرت فيها القرائن الأخرى التي حققتها القراءة القياسية لتؤدي وظيفتها التواصلية، وتظهر -للفظ الذي استُهلكت فيه قرينة العلامة- الوظيفةُ النحوية المحددة.

ولا يمكن بحال إخضاع هذا النمط الاستعمالي للقاعدة، ولا تفسيره تفسيرًا يتفق والقواعديةَ. ولهذا، ضعف النحويون هذه القراءة، فذكر السيوطي [40] أنّها لا خير فيها، بل نقل الألوسي [41] الإجماع على شذوذها! وهذا موقف النحويين حين يقفون على استعمالات تخالف معيارية القاعدة، إذ يحكمون عليها بالقلّة، أو الشذوذ، أو الرداءة، أو القبح، وكأن اللغة تجري وفق القواعد التي وضعوها جريًا لا يتخلف!

ومهما يكن من أمر، فإنّ النحاة والمفسرين وجّهوا هذه القراءة بأنّ الكسرة الظاهرة على آخر (الحمد) هي حركة إتباع لكسرة لام الجر بعدها للتجانس، وهي لغة تميم وبعض غطفان [42]، وهذه المجانسة تندرج تحت ما يسمى بـ(المماثلة) في اصطلاح المحدَثين، إذ ماثلت ضمةُ الدال كسرةَ لام الجر مماثلةً كلية مدبرة غير مباشرة.

'al/ḥam/d**i**/l**i**l/lā/hi ← 'al/ḥam/d**u**/lil/lā/hi

وبهذا التفسير نفسه تُوجَّهُ قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: (الحمدُ لُلهِ) [43]، التي فقدت شرطًا من شروط القواعدية، وهو بناء لام الجر إذا وليها اسم ظاهر على الكسر، فتكون من باب مماثلة حركة اللام لحركة الدال مماثلةً كلية مقبلة غير مباشرة.

'al/ḥam/du/l**i**l/lā/hi ← 'al/ḥam/d**u**/l**u**l/lā/hi

2-1-2 قراءة: (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائكَةُ اسْجُدوا لِآدَمَ)[44].

وهي قراءة أبي جعفر والأعمش وابن وردان وغيرهم [45]، بتحريك لفظ (الملائكة) بالضم. وقد فقد لفظ (الملائكة) شرط الحركة الإعرابية المستحقة، وهي الكسرة، لأنه مجرور باللام، وهذا يعني أنّ القراءة استُهلكت فيها القرينة اللفظية التي توافرت في القراءة القياسية المتواترة: لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ. والجدول الآتي يوضح قرائن كل من القراءتين:

التركيب	قرينة النسبة	التضام	العلامة (الكسرة)	الرتبة	الصيغة	الأداة
المتواترة: للملائكةِ اسجُدوا	✓	✓	✓	✓	✓	✓
للملائكةُ اسجُدوا	✓	✓	×	✓	✓	✓

فالقراءة المتواترة حظيت بالقرائن المعنوية واللفظية التي تعين على بيان المعنى النحوي[46] ، في حين أنّ قراءة الرفع لم تحقق عنصر القواعدية فاستهلكت قرينة الإعراب، مع اشتمالها على القرائن الأخرى، كالنسبة والأداة والصيغة والرتبة والتضام، وهي القرائن التي تضمن حفظ الوظيفة النحوية للفظ الذي استُهلكت علامته.

وقد غَلَّط هذه القراءةَ كثيرٌ من النحاة [47] لخرقها الواضح لقرينة الإعراب، وهي أكثر مظاهر النحو احتفاء عندهم لا يجوز استهلاكها بأي حال. فنقل أبو حيان في تفسيره أقوال الزجاج والفارسي وابن جني والزمخشري في تغليط القول على أبي جعفر في قراءته، لكنّه أتبع ذلك بقوله: "فلا ينبغي أن يُخَطَّأ القارئ بها ولا يُغلَّط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضًا عن عبد الله بن عباس"[48]. وهذا يومئ إلى أنّ أبا حيان -لا كمن نقل عنهم- قدّم الاستعمال المنجز فعلًا على القاعدة المصطنعة، كما يفرض منطق اللغة.

وقد خرّج بعض النحاة والمفسرين هذه القراءة لهجيًّا بأنّها لغة أزد شنوءة [49]، كما اعتيد أن يظهر هذا التخريج في أغلب ما ندَّ عن القواعد! وذكر أبو البقاء في تخريجها وجوهًا[50] ، منها أنّ الراوي لم يضبط عن القارئ؛ أي أنّ القارئ ضم (التاء) من (الملائكة) للتنبيه على أنّ الهمزة المحذوفة في (اسجدوا) مضمومة. لكنّ أكثر النحاة والمفسرين فسروا الاستهلاك تفسيرًا صوتيًّا [51]، بأنّه من باب الإتباع، وهو بلغة المحدثين من باب المماثلة لتحقيق الانسجام الصوتي، الذي يُغلَّب على بعض القرائن النحوية التي منها العلامة الإعرابية. فماثلت كسرة التاء ضمّةَ الجيم مماثلة كلية مدبرة غير مباشرة:

lil/ma/lā/'i/ka/t**i**s/d_3u/dū ⟵ lil/ma/lā/'i/ka/t**u**s/d_3**u**/dū

3-1-2 قراءة: (إنَّ هَذانِ لَساحِرانِ)[52] .

وهي قراءة الجمهور[53] . وفيها ورود اسم (إنّ) في حالة الرفع، خلافا لما يقتضيه من النصب، كما جاء في قراءة لأبي عمرو واليزيدي والمطوعي وغيرهم: (إنّ هذين لساحران)[54] . وعلى الرغم من قياسية هذه القراءة، فإنّ كثيرا من النحاة انتقدوا بها أبا عمرو بأنّه كان يقرأ بما يعرف من العربية لا بما يرويه[55] ! أمّا قرائن كل من القراءتين فتظهر في الجدول الآتي:

التركيب	قرينة الإسناد	التضام	العلامة (الكسرة)	الرتبة	الصيغة	الأداة
قراءة الجمهور: إنّ هذين	✓	✓	✓	✓	✓	✓
قراءة أبي عمرو: إنّ هذان	✓	✓	×	✓	✓	✓

فقرينة الإسناد واضحة لا لبس فيها في القراءة المخالفة؛ فـ(هذان) مسند إليه اسم (إنّ)، ورتبته بعد الأداة وتضامها معه يؤكدان ذلك، وكذا صيغته صيغة الاسم المثنى. إلا أنّ قرينة

الإعراب قد استُهلكت، ومع ذلك ظهرت الوظيفة النحوية للفظ بسبب من القرائن الأخرى وعلى رأسها قرينة الإسناد المعنوية.

أمّا تخريجات النحاة لهذا الاستهلاك فكثيرة، منهم من خرّجها على أنّها غلط من الكُتّاب، الذين كتبوا الألف مكان الياء[56] . ونُقل عن عثمان بن عفان وعائشة أنّ في القرآن غلطًا ستقيمه العرب بألسنتها[57] . وهذه التوجيهات تتأتى لمن رفض التأويل الذي لجأ إليه النحاة لتتسق هذه الآية والقواعدَ التي وضعوها. ومن النحاة من خرّجها تخريجًا لهجيًّا؛ بأنّها لغة لكنانة، يثبتون المثنى بالألف دائمًا[58] . ويبدو أنْ ليس في هذا القول ما يُقنِع؛ إذ لم يرد هذا في القرآن إلا في هذا الموضع، وأنْ تُختار لهجةٌ بعينها -إن كانت هذه اللهجة حقًّا لكنانة- في موضع واحد دون مواضع كثيرة بلا مسوغ يبدو وجهًا ضعيفًا. وذهب بعض النحويين إلى أنّ في التركيب هاء مضمرة، والمعنى إنّه هذان لساحران[59] . وبعضهم ذهب إلى أنّ معنى (إنَ) هو (نَعَم)، والتقدير: نَعَمْ، هذان لساحران[60] .

وبعد، فيظهر ما في الأوجه السابقة من ضعف، إذ كان وكد النحويين تسويغ استهلاك الإعرابية، تأويلًا وتقديرًا ونسبةً إلى اللهجات. ولعلّه يمكن النظر إلى هذه الآية من منظور صوتي، "لإيجاد نوع من المناسبة بين اسم إنّ وخبرها"[61]؛ فالألف في (هذان) حلّت محل (الياء) من باب التجانس والانسجام الصوتي بين الحركات، وهو ما يسمى بـ(vowels harmony)؛ ذلك أنّ في السياق الصوتي (إن هذين لساحران يريدان) أربع فتحات طويلة (ā)، على النحو الآتي:

hā/ðay/ni/la/sā/ḥi/rā/ni/yu/rī/dā/ni

ومجيء الياء في (هذين) يكسر هذا الانسجام والتوافق الصوتي، الذي تَلَذُّ الأذن بسماعه، فكان الأوفق، حفاظًا على هذا الانسجام، حلول الألف محل الياء، فتصبح الفتحات الطويلة خمسًا بدلا من أربع على النحو الآتي:

hā/ðā/ni/la/sā/ḥi/rā/ni/yu/rī/dā/ni

وإذا صح هذا التفسير الصوتي لاستهلاك العلامة فبه، وإلا فإنّ هذه الآية تنسلك في القسم الثالث من أسباب الاستهلاك، وهو الترخص في العلامة عند أمن اللبس؛ **ذلك لأنّ سبب استهلاك القرينة ليس ذا أثر كبير في مسار هذه الدراسة**، بقدر الاستهلاك نفسه وأثره في بيان الوظيفة النحوية.

4-1-2 قراءة: (لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَوَلا الليْلُ سابِقُ النَّهارَ)[62].

وهي قراءة عمارة بن عقيل [63]، بحذف التنوين من اسم الفاعل، ونصب (النهار). والمخالفة القواعدية في قوله: (سابقُ النهارَ) ينظر إليها من وجهتين: **الأولى** من باب الإضافة، فتكون المخالفة في لفظ (النهارَ)، الذي يستحق الجر بوصفه مضافًا إليه؛ فلم تحقق هذه القراءة القرائن اللفظية، التي حققتها القراءة المتواترة: وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ، وذلك باستهلاك العلامة الواجبة وهي الكسرة، كما يوضح الجدول الآتي:

التركيب	النسبة	الرتبة	الصيغة	العلامة (الكسرة)
المتواترة: سابقُ النهارِ	✓	✓	✓	✓
قراءة عمارة: سابقُ النهارَ	✓	✓	✓	×

الوجهة الأخرى التي ينظر منها إلى هذه القراءة هي أنّ التركيب من باب إعمال اسم الفاعل ونصبه مفعولا به، فتكون المخالفة في قوله (سابقُ)، وذلك بحرمانه من التنوين، الذي يعد شرطًا في إعماله إذا كان مجردًا من (أل) التعريف؛ فالأصل أن يكون التركيب: (سابقٌ النهارَ) كما تفرض القاعدة. ويمكن إعداد جدول توافر القرائن في هذه القراءة مع الأصل المفترض على النحو الآتي:

التركيب	التخصيص (التعدية)	الصيغة	العلامة	الرتبة
الأصل المفترض: سابقٌ النهارَ	✓	✓	✓	✓
قراءة عمارة: سابقُ النهارَ	✓	×	✓	✓

فالتركيب المفترض حقق القواعدية والقرائن المختلفة في حين أنّ قراءة عمارة بن عقيل استُهلكت فيها قرينة الصيغة، التي ينبغي أن تكون منونة، حتى يتسنى إعمالها.

ولعلّ الوجهة الثانية التي ينظر إلى التركيب منها، وهي كون التركيب اسمَ فاعلٍ نَصَبَ مفعولا هي الأوفق؛ فقد روي عن المبرد قوله: "سمعت عمارة بن عقيل يقرؤها، فقلت: ما هذا؟ فقال: أردت (سابقٌ) بالتنوين، فخففت"[64]، أي: حذفت التنوين. وقد خرّج النحويون هذه القراءة بأنّ حذف التنوين كان لداعٍ صوتي، وهو التخلص من التقاء الساكنين [65].

وتفسير حذف التنوين عند القدماء أنّ التنوين عبارة عن نون ساكنة تلحق (سابق)، فيصبح (سابقُنْ النَّهار)، وهذا يؤدي إلى التقاء نون التنوين مع النون الأولى الساكنة من كلمة (النهار)، والتخلص من هذا الالتقاء يتطلب تحريك نون التنوين بالكسر لتصبح (سابقُنِ النهار)، وفي هذا من الثقل ما لا يخفى، فحُذفت نون التنوين لخفيف اللفظ.

أمّا بلغة المحدثين، فإنّ تنوين (سابق) في (سابقٌ النهار) يشكل مقطعًا مرفوضًا في درج الكلام، وهو (ص ح ص ص)، على النحو الآتي:

sā/bi/**qunn**/na/hā/ra

وحتى نفهم وجود النونين في المقطع الثالث /qunn/ نرجع النون الثانية في هذا المقطع إلى أصلها، وهو اللام الشمسية المندغمة في النون؛ فأصل النون لام، وعلى هذا فإنّ المقطع قبل انقلاب اللام إلى نون هو:

sā/bi/**qunl**/na/hā/ra

فيتطلب التخلصُ من هذا المقطع /qunn/ اجتلابَ حركة -وهي الكسرة [66]- بين الصامتين في المقطع المرفوض ليصبح مقطعين، على النحو الآتي:

sā/bi/qu/nin/na/hā/ra

ولا شك أنّ في هذا التشكيل الصوتي ما لا تحبذه العربية، وهو تتابع المتماثلات (النونات)، كما في تتابع التاءات في صيغة تتفعّل وتتفاعل؛ فيلزم المخالفة بين الصوامت المتماثلة عن طريق حذف أحدها، لما في اجتماعها من ثقل بسبب الارتباط الذهني بينها [67]. فيحذف التنوين (=النون) والحركةُ التي اجتُلبت للتخلص من المقطع المرفوض، لنحصل حينئذ على (سابقُ النهارَ):

sā/bi/qun/na/hā/ra

وينبغي التنبيه إلى أنّ الإضافة في القراءة المتواترة (سابقُ النهارَ) هي إضافة لفظية، والغاية منها -كما يقول النحاة [68]- هو التخفيف اللفظي بحذف التنوين، أي أنّ أصل القراءة هو تنوين اسم الفاعل ونصب المفعول. وقد حققت هذه القراءة ما حققته قراءة عمارة من التخفيف، مع محافظة قراءة الجمهور على معيارية القاعدة.

على أنّ هذا الاستعمال المخالف قد ورد في شواهد أخرى، ما يعني أنّ القاعدة، التي توجب تنوين اسم الفاعل ليكون عاملا، ليست حاصره للاستعمال، بل قد يأتي الناطق بما يخالف هذه القاعدة بوعي أو بدون وعي.

فمن شواهد الشعر التي ورد فيها تخفيف اسم الفاعل قول أبي الأسود [69]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذاكِرِ اللهَ إلّا قَليلا

فالأصل (ذاكرًا الله). ومنه قول الشاعر [70]:

وَاللهِ لَوْ كُنْتُ لِهذا خالِصا لَكُنْتُ عَبْدًا آكِلَ الأَبارِصا

فيجب أن يكون التركيب بحسب القاعدة: (آكلًا الأبارصا). وهذا الاستعمال ليس خاصًّا بلغة الشعر كما ذكر العكبري، فقد ورد نثرًا، كما في القراءة المذكورة سابقًا، وكما في قراءة الأعمش والمُطَّوِّعِيّ: (كلُّ نَفْسٍ ذائقةُ الموتَ) [71]، وأصله (ذائقةٌ الموتَ).

وثمة شواهد جاءت -في غير اسم الفاعل- بحذف التنوين للتخلص من الثقل الناشئ عن وجوب تحريك التنوين للتخلص من المقطع المرفوض، ومنه قول الشاعر [72]:

عَمْرُو الَّذي هَشَمَ الثَّريدَ لِقَوْمِهِ ورِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتونَ عِجافُ

فحذف التنوين من (عمرٌو)، ومنه قول ابن قيس الرقيات [73]:

كَيْفَ نَوْمي عَلى الفِراشِ وَلَمّا تَشْمَلِ الشّامَ غارَةٌ شَعْواءُ

تُذهِلُ الشَّيخَ عَنْ بَنيهِ وتُبْدي عَنْ خِدامِ العَقيلَةُ العَذْراءُ

وأصله: (خدامٍ العقيلةُ). ومن شواهد النثر قراءة ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبو جعفر: (وقالت اليهود عزيرُ ابن الله) [74]، وقراءة أبي عمرو وغيره: (قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد) [75]، ومنه أيضًا حذف التنوين من الأسماء المتلوة بـ(ابن)، نحو: عليُّ بن أبي طالب.

2-2 شواهد استُهلكت فيها القرينة لسبب دلالي تداولي:

2-2-1 قوله تعالى: وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ[76].

وهي قراءة الجمهور، وفيها استهلاك علامة النصب للفظ (الصابرين) مع استحقاقه الرفع بالتبعية. وفي مقابلها قراءة يعقوب والأعمش والجحدري[77]: (والصابرون)، التي جاءت متسقة والقاعدةَ غير مستهلكة للعلامة، كما يبدو في الجدول الآتي:

التركيب	التبعية	الرتبة	التضام	العلامة (الواو)
قراءة يعقوب: والصابرون	✓	✓	✓	✓
قراءة الجمهور: والصابرين	✓	✓	✓	×

فقد حققت قراءة الجمهور القرينة المعنوية وهي التبعية، إذ يظهر لأدنى متبصر أنّ لفظ (الصابرين) معطوف على ما قبله؛ وحققت كذلك قرينة التضام بتضامها مع واو العطف؛ والرتبة بمجيئها بعد الواو والمعطوف عليه، لكنّها استهلكت قرينة العلامة المستحقة، وهي (الواو).

وقد كاد النحاة والمفسرون يُجمِعون على أنّ سبب هذا الاستهلاك يعود إلى عامل دلالي تداولي؛ ذلك أنّه إذا ذُكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، كان الأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها، ليكون المقصود أكمل، "لأنّ الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهًا واحدًا أو جملة واحدة"[78].

وقد يكون هذا التغيير والمخالفة من الالتفات[79] ، فـ"كَسْرُ الإعراب هنا غرضه تنبيه الآذان إلى أنّ شيئًا جديدًا استحق أن يُخالف عنده الإعراب؛ لأنّ الصبر هو مَطِيّة كل هذه الأفعال"[80]. وهذا كله يعود إلى "إظهار فضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال"[81].

2-2-2 قوله تعالى: ﴿ كِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ **(82)**.

وهي كذلك قراءة الجمهور، وفيها مخالفة للقواعدية؛ إذ ظهر لفظ (المقيمون) منصوبًا بين متعاطفات مرفوعة، وكان الأصل أن يكون مرفوعًا، كما وردت بذلك قراءة أبي عمرو وغيره: (**والمقيمون** الصلاة)[83]. والجدول الآتي يبين قرائن كلٍّ من القراءتين:

التركيب	التبعية	الرتبة	التضام	العلامة (الواو)
أبو عمرو: والمقيمون	✓	✓	✓	✓
الجمهور: والمقيمين	✓	✓	✓	×

فقد حققت قراءة الرفع القرائن كاملة، وهي قرينة التبعية المعنوية، وقرينة الرتبة والتضام والعلامة، في حين أنّ قراءة النصب حققت كل القرائن ما عدا قرينة علامة الإعراب، على الرغم من بقاء المعنى النحوي فيها ظاهرًا واضحًا.

وقد نُقل عن بعض السلف، كعائشة وأبان بن عثمان، أنّ نصب (المقيمين) خطأ، وأنّ في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها[84]. فَرَدَّ الزمخشري على من زعم ذلك بأنّه قد "غَبِيَ عليه أنّ السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد هِمّةً في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه، من أن يَتْركوا في كتاب الله ثُلمةً ليسدها من بعدهم، وخرقًا يَرْفوهُ من يلحق بهم"[85].

وقد هبّ النحويون يدافعون عنها، يؤولونها لتنسلك ضمن القاعدة؛ فمنهم من عدَّ (المقيمين) معطوفًا على الضمير في (إليك)، وهذا وجه لا يعترف باستهلاك القرينة، بل يبحث عمّا يحققها ولو كان وجهًا ليس بالقوي؛ فما فائدة أن يُخَصَّ مقيمو الصلاة بكونهم ممّن أُنزِل إليهم كما أُنزل إلى الرسول عليه السلام وإلى مَنْ قبله؟!

ومن النحاة من عدَّ (المقيمين) منصوبًا على المدح والتعظيم، بفعل محذوف وجوبًا، تقديره اذكروا [86]. ونُقل عن أبي عبيدة وغيره أنّه "نصب على تطاول الكلام بالسبق، وهم يستعملون ذلك في الكلام إذا طال أو تكرر الوصف الذي يمدحون به أو يذمون، يتحرّجون من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع"[87].

وعلى ذلك يمكن أن يُفسَّر هذا الاستهلاك بأنّه جاء قصد إفادة معنى لا يتم إلا بالمخالفة، وهو هنا بيان فضل إقامة الصلاة على غيرها[88]، وكأنّ تغير الإعراب "ينبه الذهن إلى التأمل فيها ويهدي الفكر إلى استخراج مزيتها"[89]، فنصب لفظ (المقيمين)، لأنّ "في إقامة الصلاة على وجهها انتصابًا بين يدي الحق -جلّ جلاله- وانقطاعًا عن السوي وتوجّهًا إلى المولى"[90].

وقد ورد كثير من كلام العرب باستهلاك علامة الإعراب عند الوصف، فمنه قول الشاعر[91]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلـونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبـينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ

فنصب (الطيبين) على المدح، لبيان شرف هذه الخصلة في قومه وهي العفة والطهارة. ومنه أيضًا[92]:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُزْدَحَمْ
وَذا الرَّأْيِ حين تُغَمُّ الأُمورُ بِذاتِ الصَّلِيلِ وَذاتِ اللُّجُمْ

3-2-2 قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[93].

وهي قراءة الجمهور؛ فقد ورد لفظ (الصابئون) مرفوعا، ظاهر أنّه معطوف على اسم (إنّ)، كون (الصابئون) مشتركين مع المؤمنين في عدم الخوف عليهم، فيلزم أن يكون اللفظ منصوبًا تبعًا للقاعدة، كما وردت بذلك قراءة عائشة وعثمان وغيرهما [94]: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى). والجدول الآتي يوضح المفاضلة في تحقيق كل من القراءتين للقرائن:

التركيب	التبعية	الرتبة	التضام	العلامة (الواو)
الشاذة: والذين هادوا والصابئون	✓	✓	✓	✓
المتواترة: والذين هادوا والصابئين	✓	✓	✓	×

وهذا يعني أنّ القراءة الشاذة حقّقت القرائن كاملة، في حين أنّ قراءة الرفع استهلكت علامة الإعراب، مع بقاء المعنى النحوي ظاهرًا لا لبس فيه.

وقد نُقل عن عائشة أنّ هذه القراءة خطأ من الكُتّاب[95]. غير أنَ من لا يقبل هذا الزعم حاول أن يُطوّع قراءة الرفع للقاعدة، نظرًا لأنّها قراءة الجمهور، وبها قرأ السبعة، وسبيل ذلك تأويل النص بدعوى الحذف والتقدير وإعادة ترتيب مكونات الجملة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنّ (والصابئون) "على التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما انقضى الخبر"[96]. يعني أنّ (الصابئون) في حكم المؤخّر، وليس معطوفًا على ما قبله، وإنّما هو على الابتداء وخبره محذوف تقديره (كذلك). وذكر الطبري أنّ العرب "إذا تطاولت بمدح أو ذم، خالفوا بين إعراب

أوله وأوسطه أحيانًا، ثم رجعوا بآخره إلى إعراب أوله"[97]. وهذان وجهان من ثمانية أوجه أخرى [98] أُوِّلت بها قراءة الرفع، كلها تتخذ من الحذف والتقدير والتسويغ سُبُلًا لسلك القراءة المخالفة في القاعدة. وفي تعددها دليل على إحساس النحاة والمفسرين بعدم معيارية هذا القراءة مطلقًا.

غير أنّ الطاهر ابن عاشور قال -بعد سرد مقولاتهم وتخريجاتهم- كلامًا مُعجِبًا، فيه تقديم للاستعمال على القاعدة، فقال: "مما يجب أن يوقن به أنّ هذا اللفظ كذلك نزل، وكذلك نطق به النبيء صلى الله عليه وسلم، وكذلك تلقّاه المسلمون منه وقرؤوه، وكتب في المصاحف، وهم عرب خُلَّص، فكان لنا أصلًا نتعرف منه أسلوبًا من أساليب استعمال العرب في العطف وإن كان استعمالًا غير شائع، لكنّه من الفصاحة والإيجاز بمكان"[99]. وكأنّه يقصد في نهاية كلامه إلى صوغ القاعدة بناء على ما جاء به الاستعمال القرآني.

على أنّ هذا الاستهلاك لعلامة الرفع، يمكن أن يفسر تفسيرًا نصيًّا لا قواعديًّا، فهو تنبيه "على أنّ الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالًا وأشدهم عتيًّا، وما سُمّوا صابئين إلا أنّهم صبؤوا على الأديان كلها، أي: خرجوا"[100].

ولا ينقض هذا التخريج ما ورد في آية البقرة، من نصب لفظ (الصابئين) كما تقتضي القاعدة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [101]. ذلك أنّ سياق الحال في الآيتين مختلف؛ فقد جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن اليهود، وأنّهم باؤوا بغضب من الله، وضُربت عليهم الذلة، فـ"نبه على أنّ من عمل ضد عملهم، فآمن منهم أو من غيرهم من جميع الملل، كان على ضد حالهم عند ربهم، فلا يغضب عليهم، بل يوفيهم أجورهم"[102]، فجاء ذكر أهل الملل مرتّبًا إياها بحسب الزمن، وأخّر ذكر الصابئين لكونهم ليسوا من أهل الديانات السماوية. أمّا آية المائدة، التي ورد فيها اللفظ مرفوعًا، فلا تختص بالحديث عن اليهود، وإنّما تتحدث عن قبول الإيمان من جميع من يؤمن بالله، حتى ممّن لا يُتوقع قبول الإيمان منهم، من الذين ظاهرهم الإمعان في الكفر والضلال كالصابئين؛ فنبّه على ذلك بتوسيطهم بين اليهود والنصارى، وجاء بلفظهم مرفوعًا على خلاف المتوقع.

واللافت هنا أنّ النحاة -من وقفتُ على أقوالهم- لم يلتفتوا إلى سبب الخروج عن القاعدة، والأثر الدلالي الذي يمكن أن يُلمح جراء ذلك الخروج، بل كان وكدهم اطّراد القاعدة النحوية واتساق

الجانب الشكلي، لا غير. وهذا الأسلوب قرآني لم يخرج عن أساليب العربية، ولا حاجة لتطويعه للقاعدة؛ فقد جاء في كلام العرب ما يشبهه، وهو قول الشاعر [103]:

فإنْ يَكُ أَمْسى بِالمَدينَةِ رَحْلُهُ فَإِنّي وَقَيّـارٌ بِها لَغريبُ

وقول الآخر [104]:

عُقابٌ عَقْبَناةٌ كَـأنَّ وَظيفَها وَخُرْطومُها الأَعْلى بِنارٍ مُلَوَّحُ

2-2-4 قراءة: (وَكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ)[105].

وبهذه القراءة قرأ ابن عامر [106]، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر في سعة الكلام، في حين أنّ القاعدة تقول بأنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل، لأنّ المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين [107]. وعده ابن جني قبيحًا، لكنّه من ضرورة الشاعر [108]. أمّا في سعة الكلام فلا يجوز الفصل ألبتة.

وسنفترض قراءة اكتملت فيها شروط القواعدية لنقارن بها قراءة ابن عامر، كما في الجدول الآتي:

التركيب	النسبة	الرتبة	التضام	العلامة
الأصل المفترض: قتلُ شركائهم أولادَهم	✓	✓	✓	✓
قراءة ابن عامر: قتلُ أولادَهم شركائهم	✓	×	×	✓

فقد حقّقت قراءة ابن عامر القرائن اللفظية كاملة باستثناء قرينة التضام بين المتضايفين. وقد حَمَلَ النحاة على هذه القراءة وَرَدّوها[109] ؛ فعدّها الزمخشري شيئًا لو كان في الشعر لكان سمجًا مردودًا [110]، وردَّ سببها إلى أنّ ابن عامر رأى لفظ (شركاؤهم) مكتوبًا في بعض المصاحف بالياء! وكأنّ أخْذَ القراءة يكون من المصحف وليس سماعًا بالسند المتواتر!

وقد رد أبو حيان على الزمخشري وأغلظ له القول، حين رفض القراءة لمخالفتها شرطًا لقواعد صنعوها، فقال: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله"[111]. ولا شك أنّ في هذا الرد ما يخالف العلمية؛ فالزمخشري نحوي ومفسر وبلاغي، وليس هو الوحيد الذي رد القراءة وضعّفها.

غير أنّ بعض المفسرين لحظ أهمية الاستعمال وتفوقه على القاعدة، يقول ابن عاشور: "مدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصره لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس"[112].

وفي المُكنة أن يُفَسَّر هذا الاستهلاك للقرينة تفسيرًا نصيًّا أسلوبيًّا؛ ذلك أنّ توسيط المفعول به (الأولاد) بين المتضايفين إنّما جاء للتنبيه على شنيع فعل المشركين وتذكيرًا "بقبح طاعة أولئك

الشركاء في أفظع الجرائم والجنايات، وهو قتل الأولاد"[113]، فجاء التركيب مخالفًا للاستعمال مناسبًا لمخالفة فعل المشركين الواقعَ والعادة والعاطفة.

وقد ورد في كلام العرب كثير من الفصل بين المتضايفين شعرًا ونثرًا؛ فمن الشعر قول الشاعر [114]:

فَزَجَجْتُها بِمِـزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزادَهْ

وقول الطِّرِمّاح [115]:

يَطُفْنَ بِحوزِيِّ المَراتِعِ لم يُرَعْ بِواديهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائنِ

وقول الفرزدق في راوية للبيت [116]:

تَنْفي يَداها الحَصى في كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصَّيـاريفِ

ومنه قول الراجز [117]:

فَداسَهُمْ دَوْسَ الحَصادَ الدّائِسِ

وقول الشاعر [118]:

فَإِنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكاحَـها مَطَرٍ حَرامُ

أي: نكاح مطرٍ إياها، ففصل بضمير المفعول. ومنه أيضًا قول الشاعر [119]:

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبلِ الكُنافِجِ بِالقاعِ فَرْكَ القُطُنَ المُحالِجِ

وقول المتنبي [120]:

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِساني حَديـقةً سَقاها الحِجا سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائِبِ

ومما ورد من سعة الكلام قراءة: (فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهِ) [121]، وتقدير الآية: مخلفَ رسلِه وعدَه.

والذي أود لفت النظر إليه هنا أنّ استهلاك قرينة الرتبة جعل التركيب غامضًا وملبسًا؛ فلعلّ الفهم الأقرب -لمن ليس له ضَلَعٌ بالعربية- أن يكون الأولاد فاعلين لقتل الشركاء، وكذلك الشواهد الأخرى التي جاء فيها استهلاك قرينتي الرتبة والتضام تحتاج إعمالًا للذهن حتى عند المتخصص، لكي يستوي المعنى عنده على الوجه المراد منه، فيعرف الوظيفة النحوية للكلمات. في حين أنّنا لم نجد حتى اللحظة أنّ أيًّا من الشواهد التي استهلكت فيها العلامة قد حدث فيها هذا اللبس، مما يجعل القول بأنّ كون العلامة أضعفَ القرائن قريبٌ من الدقة والواقع، ولعلّه يظهر في نتيجة البحث آخرًا.

2-2-5 قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [122].

وهذه هي القراءة المتواترة ولا غيرها. وتكمن المخالفة فيها في عَوْد الضمير في (نفسه) على متأخر وهو (موسى)، والأصل أن يكون مرجع الضمير سابقًا على الضمير [123]. لأنّ الإضمار قبل الذكر مُحال[124] . إذ لا يضمر الاسم إلا بعد أن يُعرف ويتقدم ذكره[125] . فالنص كما تفرض القاعدة ينبغي أن يكون: (فأوجس موسى خيفةً في نفسه)، حتى يحقق القواعدية الكاملة، ولو وضعنا هذا النص المفترض بإزاء القراءة المتواترة في جدول، فإنّ القرينة المستهلكة هي قرينة الرتبة:

التركيب	الإسناد	الرتبة	العلامة
الأصل المفترض: فأوجس موسى خيفةً في نفسه	✓	✓	؟
القراءة المتواترة: فأوجس في نفسه خيفةً موسى	✓	×	؟

حاول البصريون أن يخففوا من حدة القاعدة، فأجازوا أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ ومتقدم في الرتبة، فإنّ المرجع (موسى) متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة بحكم أنّه فاعل، ورتبة الفاعل بعد الفعل. وأمّا المحظور عندهم فهو عَوْد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معًا، كأن نقول: (نَصَرَ رَبُّهُ مُحَمّدًا)، إذ عاد الضمير في (ربه) على متأخر في اللفظ والرتبة وهو (محمد)، ومعلوم أنّ رتبة المفعول متأخرة عن الفاعل.

ولعل قضية رتبة الضمير مع مرجعه ترتبط بمبدأ أساس في العربية واللغات بعامة، وهي قضية أمن اللبس، فيشترط أن يكون مرجع الضمير سابقًا على الضمير حتى لا يلتبس الأمر على المتلقي، فيظن الضمير راجعًا إلى لفظ آخر، وبخاصة إذا ما كان التركيب ضمن سياق لغوي كبير.

وقد عد بعض المحدثين هذا الأسلوب من تأثير اللغات الأخرى في العربية، يقول تمام حسان: "إنّ الأساليب العربية التي تترجم عن لغات أجنبية بدأت في يومنا هذا تمارس إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة كقولهم: في مؤتمره الصحفي بالأمس، قال الوزير كذا"[126]. وفي ظني أنّ ما قاله تمام حسان، وإن كان صحيحًا، ليس من هذا الباب، فالضمير لم يَعُدْ، في المثال الذي ذكره، على متأخر في اللفظ والرتبة، بل على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة، لأنّ الجار والمجرور ليس له رتبة محفوظة، وإن كان يغلب أن يأتي تاليًا للفعل والفاعل.

أرجع بعض المفسرين استهلاك قرينة الرتبة هنا إلى سبب شكلي، هو مراعاة الفاصلة القرآنية [127]، فالفواصل في سورة طه تنتهي بالألف المدية، ولو التزم الترتيب لفات هذا الملمح الجمالي. على أنّ منهم من لم يرض بهذا التفسير الشكلي، فذهب البقاعي [128] إلى أنّ تقديم المتعلق (=في نفسه) لئلا يفهم أنّ الخوف كان في نفس أحدٍ آخر غيرِ موسى، وإنّما في نفسه خاصة. أمّا الألوسي فذهب إلى أنّ المعنى أنه أخفى في نفسه خوفًا عظيمًا [129]. ولعلّ هذا هو الأوفق، فإنّ موسى تأخر

عن رمي عصاه بسبب خوفه الشديد مما فعله سحرة فرعون، فناسب هذا الخوفَ التعبيرُ بتأخير لفظ موسى وتقديم الضمير عليه.

والواقع أنّ هذا الأسلوب القرآني جاء به الاستعمال نظمًا ونثرًا؛ فمن المنثور قولهم في الأمثال: (في أكفانه لُفَّ الميتُ)، و(في بيته يُؤتى الحَكَمُ)، وقالوا: (مِنْ مَأْمَنِهِ يُؤتى الحَذِرُ) [130]، مع أنّ غرض التقديم ها هنا يختلف عمّا هو في الآية، إذ هو هنا من باب تقديم المجرور للأهمية. وأمّا المنظوم فقول زهير [131]:

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلى عِلّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدى كَرَما

فأعاد الضمير في (علاته) على (هرم) وهو متأخر في اللفظ. ومنه أيضًا قول الأعشى [132]:

أَصابَ المُلوكَ فَأَفْناهُمُ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذا جَدَنْ

ومنه أيضًا قول جرير [133]:

جاءَ الخلافةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا كَما أَتى رَبَّهُ موسى عَلى قَدَرِ

وقول الشاعر [134]:

شرَّ يَوْمَيْها وأَغْـواهُ لنا رَكِبَتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

وقول غيره [135]:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتى وَكَوْنُكَ إِيّاهُ عَلَيْكَ يَسيـرُ

بل لقد جاء الاستعمال بعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، كقول سليط بن سعد [136]:

جَزى بَنوهُ أَبا الغَيْلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجزى سِنِمّارُ

فعاد الضمير في (بنوه)، على (أبا) وهو متأخر في اللفظ والرتبة لأنه مفعول، ومثله [137]:

جَزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

فعادت الهاء في (ربه) على (عدي)، وقول الشاعر أيضًا [138]:

وَما نَفَعَتْ أَعْمالُهُ المَرْءَ راجِيًا عَلَيْها ثَوابًا مِنْ سِوى مَنْ لَهُ الأَمْرُ

ومنه [139]:

كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ وَرَقّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرى المَجْدِ

ومنه كذلك [140]:

لمّا عَصى أَصْحابُهُ مُصْعَبًا أَدّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صاعًا بِصاعِ

ومما يجدر ذكره هنا أنّ استهلاك قرينة الرتبة -لولا السياق العام- قد يسبب بعض اللبس في فهم الوظائف النحوية عند غير المتخصص في اللغة، على عكس ما كان عند استهلاك قرينة العلامة التي لا تسبب لبسًا في ما أوردنا من شواهد؛ فهل من الممكن أن تُفهَم الآية على أنّ الفاعل للفعل (أوجس) ضمير مستتر، وأنّ (خيفة) مفعول لأجله، وأنّ (موسى) معمول لـ(خيفة) أو متعلق به؟ يعني: أن ساحرًا أوجس في نفسه شيئًا خيفةَ من موسى. قلت إن السياق يمنع من هذا الفهم، ولكن شيئًا منه قد يتسرب إلى الذهن عند من لا يملك المعرفة باللغة. وهذا قد يدل على أثر استهلاك قرينة الرتبة في حدوث اللبس، على عكس ما هو الحال عند استهلاك قرينة العلامة.

3-2 شواهد استُهلكت فيها القرينة تَرَخُّصًا عند أمن اللبس:

ثمة شواهد في الإنصاف استُهلكت فيها العلامة الإعرابية، دون أن يكون ثمة سبب لاستهلاكها، وما فعله النحاة في تخريجها كان إمّا بدعوى تأويل، أو تقدير، وإمّا بدعوى إعطاء حكم أداة لأخرى، وهو ما سمّاه ابن هشام (تقارض اللفظين)[141]. والواقع أنّه ترخُّص في استعمال العلامة إذا أُمِن اللبس، أي أنّ استهلاك العلامة عندئذ لا يسبب لبسًا في فهم المعنى، فيسوغ. ولعلّ هذا الخروج يمكن أن يندرج تحت ما سماه (لوسيركل) بالمتبقي، الذي يصفه بأنه "ذلك الجزء المتبقي من اللغة الذي تستبعده النظرة العامة الفطنة للغة، وتركز عليه النظرة المعاكسة"[142]. يشبه لوسيركل عمل (المتبقي) بقاعدة الساق الجُذْموري، وهو الساق النباتي الذي ينطمر في التربة ويطلع جذورًا صغيرة وبراعم [143]. فهو ينمو بشكل عشوائي دون أن يخضع لنمط محدد، ومع ذلك فإنّه "جزء أصيل من اللغة يغني نظامها، وهو من طبيعة هذا النظام"[144]. وهذه النظرية تتفق مع القول بأنّ القواعدية لا يمكن لها بحال أن تحصر الاستعمال الفعلي لأبناء اللغة، مما يعني أن جانبًا من اللغة قد ينفلت من عقال القواعدية ولا يخضع لسلطانها، ولا مناص من الاعتراف به، ما دام أنّه لا يشكل عبئًا ولبسًا في فهم النص.

وقد ورد في منجز اللغة ما يخالف قواعد النحاة، فاجتهدوا في تأويله وتطويعه لها، دون أن يلتفتوا إلى أنّ الناطق باللغة ليس كالباحث فيها، لا يحفل بالقاعدة المفروضة؛ وقد يكون أداؤه صادرًا من اللاوعي (وهو ما لا يمكن أن يصدق على النص القرآني بالطبع)، وقد يكون صادرًا من الوعي لكنّه يقصد المخالفة [145]، إرادةَ إيصال دلالة معينة لا تتأتى إلا بخرق الأداء اللغوي الجمعي. والقرآن الكريم، بوصفه نزل باللسان العربي، لا يخرج عن الأساليب اللغوية التي وردت عن العرب، بل هو أداء لغوي يندرج تحت القاعدة أحيانًا وينفلت من قيودها حينًا آخر. والشواهد التي يمكن أن تندرج ها هنا هي:

1-3-2 قراءة: (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ)[146].

وهي قراءة مجاهد[147] ، برفع الفعل المضارع مع وجود ما يقتضي نصبه، وهو (أن) المصدرية الناصبة. وهي مقابل قراءة الجمهور بالنصب: لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ. والجدول الآتي يوضح قرائن كل من القراءتين:

التركيب	الإسناد	الصيغة	الأداة	التضام	العلامة
قراءة الجمهور: أن يتمَّ الرضاعة	✓	✓	✓	✓	✓
قراءة مجاهد: أن يتمُّ الرضاعة	✓	✓	✓	✓	×

فقرينة الإسناد تبين أنّ (يتم) مسند إلى الاسم بعده، وقرينة الصيغة تؤكد أنه فعل مضارع، وقرينة الأداة (أن الناصبة)، ورتبتها قبل الفعل، وتضامها معه كفيلة بإبراز فعلية (يتم). فكل القرائن متوافرة إلا قرينة العلامة، إذ استُهلكت علامة الرفع وحل محلها علامة النصب، مع أنّ النحاة يقرون بأنّ الإعراب فرع في الأفعال، لأنّه لا يعتورها ما يعتور الاسم من فاعلية ومفعولية وإضافة. وهذا ما دعا العكبري إلى القول: "لا فرق بين قولك: يضرب زيد، في الضم والفتح والكسر والسكون، فإنّه في كل حال يدل على الحدث والزمان"[148].

وقد ذهب بعض المُحدَثين[149] في تفسير علامات إعراب الفعل تفسيرًا جديدًا، وهو أنّ النصب للفعل يمحضه للاستقبال، وهذا ما يطّرد في الشاهد الذي بين أيدينا؛ فالفعل (يتم) متمحض للاستقبال بـ(أن)، مرفوعًا كان أو منصوبًا، فهو مستقبل بالنسبة للفعل (أراد)، لأنّ الإرادة تأتي قبل الإتمام ولا شك.

أمّا تخريج النحاة لاستهلاك العلامة، ففيه أقوال، أولها: أنّه لا يجوز في الكلام، ولا يقاس، كما اتفق عليه الكسائي والفراء[150] . ثانيها: أنّ (أن) محمولة على ما المصدرية[151] ، وقد ذكر ابن يعيش على ذلك ردًّا واستبعادًا بأنّه لا يصح حمل إحداهما على الأخرى، لأنّ "(ما) مصدر معناه الحال، و(أن) وما بعدها مصدر إمّا ماض وإمّا مستقبل"[152]. ثالثها: أنّ الفعل هو (يتموا)، بالفعل المسند إلى الجماعة، ولكنّ الواو حذفت لالتقاء الساكنين لفظًا وتبعها الرسم[153] . ولعل ضعف هذا التخريج لا يخفى؛ فلو كان الفعل كذلك، لكان الفعل (أراد) مسندًا أيضًا لضمير الجمع، فلا يصح (أراد أن يتموا)، إلا أن يكون ضمير الجمع راجعًا إلى (أولادهن)، ولم تَنقل كتبُ القراءات قراءة (يتموا) رسمًا، فلا يتّجه. رابعها: قول الكوفيين بأنّ (أن) هي المخففة من الثقيلة[154] . ولكن البصريين أَبَوْا ذلك، لأنّه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها، ولأنّ ما قبلها ليس بفعل علم ويقين[155] . خامسها: أنّ بعض العرب يجيزون الرفع بعد (أن) الناصبة، التي لا يسبقها علم

أو ظن[156] . وهذا التخريج اللهجي يكون حيث تضعف التخريجات الأخر، فيُرجع الأمر على اللهجات دون تحديد لها أو نسبتها إلى قبيلة بعينها.

2-3-2 قراءة: (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[157].

وهي قراءة ابن عامر وابن ذكوان وغيرهما[158] . وفيها إثبات نون الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، مع وجود ما يقتضي حذفها بدخول (لا) الناهية. وعند وضع القراءة بإزاء أصل مفترض تبين ما يأتي:

التركيب	الإسناد	الصيغة	الرتبة	التضام	العلامة
الأصل المفترض: ولا تَتَّبِعا	✓	✓	✓	✓	✓
قراءة ابن عامر: ولا تَتَّبِعانِ	✓	✓	✓	✓	x

فقرينة الإسناد ظاهرة بكون الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين، وقرينة الصيغة تظهر أنّ الفعل مضارع، والأداة -وهي (لا) الناهية- لها رتبة التقدم على الفعل والتضام معه. أمّا قرينة العلامة، فهي التي وقع في الاستهلاك، دون أن يؤثر على فعلية الكلمة. لكنّ النحاة، كعادتهم باحتفالهم بالعلامة، قدّموا تخريجًا وتأويلًا، بالطبع عند من لم ير بأنّها لحن[159] ؛ فذهب جزء منهم إلى أنّ (لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب، وانتصابها على الحال، لأنّ الواو التي قبلها واو حال، فكأنّه قال: فاستقيما وأنتما غير مُتَّبِعَيْنِ[160] . وظاهرٌ ركاكة هذا الأسلوب، الذي في غيره -ممّا هو أوضح منه وأقوى- مندوحةٌ عنه وغنى!

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ النون المثبتة هي الثقيلة لكنها خُفِّفت، كما خففت رُبّ وإنْ[161] ، وقد حُركت بالكسر لالتقاء الساكنين، أي للتخلص من المقطع المرفوض بلغة المحدثين. لكنّ البصريين يرفضون تأكيد المسند إلى ألف الاثنين بالخفيفة؛ وذلك أنّه عند تحريكها بالكسر تلتبس بنون المثنى، وعندئذٍ يفوت الغرض من التوكيد بالنون.

ومهما يكن من أمر النحاة في تسويغ هذه القراءة وتخريجها، فهي أسلوب من أساليب العرب، وقد وردت شواهد فيها عدم الجزم بأدوات الجزم، ومنه قراءة ابن كثير: (إنَّه مَنْ يَتّقي وَيَصْبِرُ فإنّ الله لا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسِنين)[162] ، والحديث: (فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك)[163] ، ومنه أيضًا قول الشاعر[164]:

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقِ

وقول عبد يغوث الحارثي[165]:

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَر قَبْلي أَسيرًا يَمانِيا

وقال الشاعر[166]:

لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يوفونَ بِالجارِ

3-3-2 قراءة: (أَلَا <u>يَسْجُدُوا</u> لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ)[167].

وهي قراءة الكسائي وغيره[168] . والخروج فيها يتمظهر في كون الفعل قد حذفت نون إعرابه مع عدم وجود ما يقتضي حذفها. وهي تقابل قراءة أُبَيّ: (أَلا يسجدون)[169] ، بإثبات النون، كما تقتضي القاعدة. وإذا ما وضعت هذه القراءة إزاء القراءة القياسية، فإنّنا نحصل على الآتي:

التركيب	الإسناد	الصيغة	الرتبة	التضام	العلامة
قراءة أُبَيّ: أَلا يسجدون	✓	✓	✓	✓	✓
قراءة الكسائي: أَلا يسجدوا	✓	✓	✓	✓	×

فقد توافرت في قراءة أُبيّ قرينة الإسناد، وقرينة صيغة المضارع المسند إلى واو الجمع، وقرينة التضام مع أداة النصب والنفي، ورتبتها بعده، وكذلك علامة الإعراب وهي وجود النون، في حين أنّ قراءة الكسائي تخلفت فيها قرينة العلامة، دون أن يؤدي إلى لبس أو غموض أو تغيير في المعنى.

وقد خرّجها النحاة[170] على أنّ (ألا) أداة استفتاح، و(يا) حرف نداء[171] والمنادى محذوف، و(اسجدوا) فعل أمر. والذي يزعمه الباحث أنّ (ألا) هنا أداة استفتاح، و(يسجدوا) فعل مضارع مسند إلى واو الغائبين، وحقه إثبات النون علامةَ إعراب. ويروز هذا الزعمَ أمورٌ:

أولا: أنّ الياء لم تكتب منفصلة على نحو: (ألا يا اسجدوا)، ولكنّها جاءت متصلة بـ(اسجدوا)، ممّا يُضعف هذا الرأي.

ثانيا: ولربّما يقوي هذا الزعم أنّ ثمة قراءة أخرى لأُبَيّ[172] : (ألا يسجدون)، بتخفيف اللام وإثبات النون، وهذا يرجح أنّ القراءة التي بين أيدينا (ألا يسجدوا)، أي أنّه فعل مضارع، ولكن حُذفت منه علامة الإعراب كما حذفت بعض حركات الإعراب في قراءة أبي عمرو، نحو (إنّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ)[173] ، ونحو: (وما يُشْعِرُكُمْ)[174] . وهذا استهلاك للقرينة؛ لا يؤثر في فهم المعنى ولا يؤدي إلى وقوع اللبس؛ ذلك أنّ حركات إعراب المضارع تكون لها دلالتها في مواطن معينة، كما إذا وقع المضارع معطوفًا بعد مجزوم، كما في مثالهم المشهور: لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن.

ثالثا: ثمة أمر آخر يرجح رأي الباحث، وهو ما ورد عن ابن عباس: "ويقال هذا قول سليمان، يقول: لم لا يسجدون لله"[175]. وهذا يعني أنّ المقام إنكار على قوم بلقيس؛ إذ لم يكن سليمان موجودًا عندهم فيصحَّ أن يأمرهم بالسجود، فهو من باب الإخبار وليس من باب الإنشاء.

رابعا: ورد حذف النون من الأفعال الخمسة بلا ناصب أو جازم، كما في قراءة ابن عامر: (أَتَأْمُرونِي أَعْبُدُ)[176] ، وكما في قراءة: (ساحِرانِ تَظّاهَرا)[177] أي تتظاهران، وفي الحديث: (لا

تَدْخُلوا الجَنَّةَ حتى تؤمنوا)[178] ، وفي الحديث الآخر في رواية له: (كما تكونوا يُوَلّى عليكم)[179] ، وفي قول الشاعر[180]:

أَبيتُ أَسْري وَتَبيتي تَدْلُكي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكي

3- الخاتمة:

يمكن إجمال ما سبق من وصف الشواهد القرآنية المستقراة وتحليلها في الجدول الآتي (مرتبة بحسب ورودها في المصحف الشريف):

الرقم	الشاهد (القراءة المخالفة)	القرينة المستهلكة	سبب الاستهلاك
1	﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]	العلامة	صوتي
2	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34]	العلامة	صوتي
3	﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 177]	العلامة	دلالي
4	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233]	العلامة	-
5	﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: 162]	العلامة	دلالي
6	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: 69]	العلامة	دلالي
7	﴿قَتْلَ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ [الأنعام: 137]	الرتبة والتضام	دلالي
8	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: 89]	العلامة	-
9	﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: 63]	العلامة	صوتي
10	﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: 67]	الرتبة	دلالي
11	﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: 25]	العلامة	-
12	﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾ [يس: 40]	الصيغة أو العلامة	صوتي

ويمكن الخلوص استعانة بما ورد في الجدول إلى النتائج الآتية:

أولًا: أنّ سبب استهلاك القرائن في الشواهد القرآنية كان إمّا لسبب صوتي، وإمّا لداع دلالي تداولي، وإمّا ترخُّصًا في استعمال القرينة عند أمن اللبس، وهو أسلوب وارد عن العرب، في نثرهم وشعرهم، يمكن أن يندرج تحت ما أطلق عليه لوسيركل: المتبقي.

ثانيًا: أنّ استهلاك قرينة العلامة قد يأتي ترخُّصًا فيها بدون سبب صوتي أو دلالي تداولي، في حين أن استهلاك أيٍّ من القرائن الأخرى كان لسبب، وهذا يدل على ضعف قرينة العلامة التي تُستهلك دون سبب مقارنة بغيرها.

ثالثًا: أنّ أكثر القرائن النحوية استهلاكًا كانت قرينة العلامة الإعرابية، وقد بلغت نسبتها (حوالي 83%)؛ ولعلّ في هذا دليلًا على أنّ العلامة أَوْلى القرائن النحوية بالاستهلاك؛ ما يعني أنّها أضعفها وأقلها شأنًا، وأنها ليست ذات أثر كبير في الإبانة عن المعنى.

رابعًا: أنّ الكلمات التي استُهلكت فيها قرينة العلامة لم يكن لبسٌ أو غموض في فهم وظيفتها النحوية، فضلًا عن فهم دلالة النص، في حين أنّ استهلاك قرينة الرتبة أو التضام قد شكَّل أحيانًا لبسًا في فهم المعاني النحوية، ومن ثَمّ في فهم المعنى العام للنص، فيحتاج المتلقي إعمالًا للذهن، وفهمًا للسياق لكي يستوي المعنى عنده على الوجه المراد منه. وهذا -بالطبع- يقلل من قيمة قرينة العلامة في مقابل غيرها من القرائن.

4- التوصيات:

توصي هذه الدراسة بأن يقوم طلبة الدراسة العليا ببحث موسع في هذا الموضوع، يجمع الشواهد القرآنية أو الشعرية المستهلكة للقرائن في مصنف معين، لمعرفة أي القرائن النحوية تُستهلَك أكثر من غيرها، ومن ثَمَّ يكون الحكم الصادر أكثر دقة وموضوعية ممّا عليه الحال في هذه الدراسة الموجزة.

5- مراجع الدراسة:

- أحمد عبد الستار الجواري. نحو الفعل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 2006.
- أحمد مختار عمر؛ عبد العال سالم مكرم. معجم القراءات القرآنية. جامعة الكويت، ط2، 1988.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ). شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000.
- إسماعيل محمد القيام. حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها. المجلد 8، العدد 2، نيسان 2012.
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1270هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث: بيروت.
- آمنة صالح الزعبي؛ يحيى عبابنة. انتهاك العلامات الإعرابية في ضوء نظرية الأمثلية. مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد 82، العدد 8، يناير 2022.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ط1، 2003.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (469هـ). شرح المقدمة المحسبة. خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية: الكويت، ط1، 1977.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (403هـ). الانتصار للقرآن. تحقيق: محمد عصام القضاة. دار الفتح: عَمَّان؛ دار ابن حزم: بيروت، ط1، 2001.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (516هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين. دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1997.
- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (885هـ). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

- البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر (685هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1418هـ.
- تمام حسان:
  - الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عن العرب. دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1988.
  - البيان في روائع القرآن. عالم الكتب: القاهرة، ط2، 2000.
  - اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب: القاهرة، ط5، 2006.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (728هـ). رسالة ابن تيمية في إن هذان لساحران. تحقيق: محمد حسن محمد يوسف. مطبعة دار البيان: مصر، 1986.
- الثعلبي، أحمد بن محمد (427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2002.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني (255هـ). الرسائل الأدبية. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، 1964.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي الضباع. المطبعة التجارية الكبرى؛ دار الكتب العلمية: بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ):
  - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998.
  - المنصف شرح كتاب التصريف. دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.
  - الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة، ط4.
- حسين رفعت. الموقعية في النحو العربي. عالم الكتب: القاهرة، ط1، 2005.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745هـ):
  - البحر المحيط. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2001.
  - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم: دمشق؛ دار كنوز إشبيليا: الرياض، ط1، 2022.
  - ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط1، 1998.
- ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث (316هـ). المصاحف. تحقيق: محمد بن عبده. الفاروق الحديثة: القاهرة، ط1، 2002.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (606هـ). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط3، 1420هـ.
- ربحي كمال. المعجم الحديث عبري عربي. دار العلم للملايين: بيروت، ط2، 1992.
- الزبيدي، محمد مرتضى (1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: جماعة من المتخصصين. وزارة الإرشاد والأنباء: الكويت؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1965-2001.

- الزجاج، إبراهيم بن السري (311هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب: بيروت، ط1، 1988.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1957.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ):
  - المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي أبو ملحم. مكتبة الهلال: بيروت، ط1، 1993.
  - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد. دار الريان للتراث: القاهرة؛ دار الكتاب العربي: بيروت، ط3، 1987.
- سعيد الأفغاني. من تاريخ النحو. دار الفكر: بيروت.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ). الدر المصون من الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دار القلم: دمشق.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (180هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3، 1988.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2008.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ):
  - الاقتراح في أصول النحو. تحقيق: محمود فجال. دار القلم: دمشق، ط1، 1989.
  - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية: مصر.
  - المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (790هـ). المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية. تحقيق: مجموعة محققين. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 2007.
- الشعراوي، محمد متولي (1418هـ). تفسير الشعراوي. مطابع أخبار اليوم، 1997.
- الطبري، محمد بن جرير (310هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار التربية والتراث: مكة المكرمة.
- ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي (775هـ). اللباب في علوم الكتاب. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوض. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (1393هـ). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر: تونس، 1984.
- عباس حسن (1398هـ). النحو الوافي. دار المعارف: القاهرة، ط15.
- ابن عباس، عبد الله (68هـ). تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. دار الكتب العلمية: بيروت.
- عبد الغفور محمود مصطفى. القرآن والقراءات والأحرف السبعة. دار السلام: القاهرة، ط1، 2008.
- عبد القادر الفهري الفاسي. معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة: بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ):

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالي؛ محمد زكي عبد الديم. دار ابن رجب، ط1، 1998.
- التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- مسائل خلافية في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي: بيروت، ط1، 1992.
- اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر: بيروت؛ دار الفكر: دمشق، ط1، 2001.
- علي أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. دار غريب: القاهرة، ط1، 2006.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (377هـ). المسائل العسكريات في النحو العربي. تحقيق: علي جابر المنصوري. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع؛ ودار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، 2002.
- أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (444هـ). جامع البيان في القراءات السبع. جامعة الشارقة: الإمارات، ط1، 2007.
- ابن فارس، أحمد (395هـ). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر: بيروت. 1979.
- فضل حسن عباس. البلاغة فنونها وأفنانها - علم المعاني، دار الفرقان، ط9، 2004.
- فوزي الشايب. أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية. عالم الكتب الحديث: إربد، ط2، 2016.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (817هـ). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط8، 2005.
- لوسيركل، جان جاك. عنف اللغة. ترجمة: محمد بدوي. المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (672هـ). شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد؛ محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (672هـ). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 1982.
- مبروك بركات. الترخص في القرائن اللفظية عند تمام حسان. مجلة علوم اللغة العربية وآدابها: الجزائر، المجلد 1، العدد 13، جانفي 2018.
- محمد الجمل. الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة. رسالة دكتوراة: جامعة اليرموك، 2005.
- محمد حماسة عبد اللطيف. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. مكتبة أم القرى: الكويت، ط1، 1984.
- محمد رشيد رضا (1354هـ). تفسير المنار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، ط1، 2008.
- مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ). الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- ابن منظور، جمال محمد بن مكرم (711هـ). لسان العرب. دار صادر: بيروت، ط3، 1414هـ

- مها الخطيب. الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء منهج القرائن النحوية. رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة: المملكة العربية السعودية، 2017.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (686هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ). معاني القرآن. تحقيق: محمد على الصابوني. جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 1409هـ
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ):
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، ط1، 1986.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف محمد البقاعي. دار الفكر: بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر: دمشق، ط6، 1985.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ). التفسير البسيط. جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ
- يحيى عبابنة. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية. دار الكتاب الثقافي: إربد، 2018.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ). شرح المفصل. تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2001.

الهوامش:

(i) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب: القاهرة، ط5، 2006، ص205.

(ii) نُقلت أخبار كثيرة في بوادر اللحن، ثلاثة أرباعها لحنٌ في العلامة الإعرابية. انظر: سعيد الأفغاني. من تاريخ النحو. دار الفكر: بيروت، ص9-16. وفي هذا من الاهتمام بالعلامة ما لا يخفى.

(3) انظر باب التنازع مثلا في كتب النحو.

(4) محمد حماسة عبد اللطيف. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. مكتبة أم القرى: الكويت، ط1، 1984، ص314.

(5) للمزيد حول التأويل ينظر: علي أبو المكارم. أصول التفكير النحوي. دار غريب: القاهرة، ط1، 2006، ص251 وما بعدها.

(6) الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة.

(7) الدكتور تمام حسان صاحب نظرية تضافر القرائن.

(8) محمد حماسة. العلامة الإعرابية، 337.

(9) للاستزادة حول هذا الخاصية ينظر: تمام حسان. الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عن العرب. دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1988، ص13.

(10) مها الخطيب. الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في ضوء منهج القرائن النحوية. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز: جدة، 2017.

(11) انظر: المرجع السابق، 442-445.

(12) انظر: المرجع السابق، 96، 103.

(13) مبروك بركات. الترخص في القرائن اللفظية عند تمام حسان. مجلة علوم اللغة العربية وآدابها: الجزائر، المجلد 1، العدد 13، جانفي 2018.

(14) آمنة صالح الزعبي؛ يحيى عبابنة. انتهاك العلامات الإعرابية في ضوء نظرية الأمثلية. مجلة كلية الآداب: جامعة القاهرة، المجلد 82، العدد 8، يناير 2022.

([15]) من أهمها: يحيى عبابنة. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية. دار الكتاب الثقافي: إربد، 2018.

([16]) انظر: يحيى عبابنة. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي، 6.

([17]) ابن فارس، أحمد (395هـ). مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الفكر: بيروت. 1979، ص62/6. وانظر: الزبيدي، محمد مرتضى (1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: جماعة من المتخصصين. وزارة الإرشاد والأنباء: الكويت؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1965-2001، ص404/27.

([18]) انظر: الطبري، محمد بن جرير (310هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار التربية والتراث: مكة المكرمة، ص430/9؛ ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، 139/4.

([19]) انظر: ابن منظور، جمال محمد بن مكرم (711هـ). لسان العرب. دار صادر: بيروت، ط3، 1414هـ، ص505/10.

([20]) انظر: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (817هـ). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط8، 2005، ص958.

([21]) انظر: ربحي كمال. المعجم الحديث عبري عربي. دار العلم للملايين: بيروت، ط2، 1992، ص123.

([22]) الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس، 400/27.

([23]) ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998، ص153/1.

([24]) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد. دار الريان للتراث: القاهرة؛ دار الكتاب العربي: بيروت، ط3، 1987، ص127/1.

(25) انظر مثلا: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني (255هـ). الرسائل الأدبية. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، 1964، ص39/3؛ العقد الفريد، 241/6.

(26) انظر مثلا: سيبويه، عمرو بن عثمان (180هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3، 1988، ص244/3، 52/4، 93/4، 94/4، 104/4، 126/4، 133/4، 164/4، 166/4.

(27) سيبويه. الكتاب، 335/3.

(28) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (368هـ). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2008، ص283/1.

([29]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ). الاقتراح في أصول النحو. تحقيق: محمود فجال. دار القلم: دمشق، ط1، 1989، ص51.

(30) انظر: تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، 235.

([31]) تمام حسان. البيان في روائع القرآن. عالم الكتب: القاهرة، ط2، 2000، ص12.

([32]) المرجع السابق، 13.

(33) انظر: يحي عبابنة. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي، 38. وقد ترجمه عبد القادر لفهري الفاسي بالخَرْق. انظر: عبد القادر الفهري الفاسي. معجم المصطلحات اللسانية. دار الكتاب الجديد المتحدة: بيروت، ص353.

(34) استعمل ابن جني (392هـ) لفظ (انتهاك)، فقال في معرض حديثه عن الحركات: "تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها". الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة، ط4، ص79/1. وقد قرن -كما قلت- اللفظ بالحرمة، لأن للحركة قدسية وحرمة عندهم لا تكون لغيرها. وانظر: إسماعيل محمد القيام. حذف العلامة الإعرابية بين الرواية الشفوية والنظام الكتابي. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها. المجلد 8، العدد 2، نيسان 2012، ص307.

(35) ينظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، ص91 وما بعدها.

(36) تمام حسان. البيان في روائع القرآن، 11/1.

(37) المرجع السابق، 10/1.

(38) الفاتحة: 1. انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ط1، 2003، ص102/1.

(39) انظر: أحمد مختار عمر؛ عبد العال سالم مكرم. معجم القراءات القرآنية. جامعة الكويت، ط2، 1988، ص5/1.

(40) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998، ص179/1.

(41) انظر: الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (1270هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث: بيروت، ص77/1.

(42) انظر: ابن جني. المحتسب، 71/1؛ الثعلبي، أحمد بن محمد (427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2002، ص109/1؛ مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ). الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص120؛ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، 102/1؛ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (756هـ). الدر المصون من الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دار القلم: دمشق، ص41/1.

(43) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 6/1.

(44) البقرة: 34. انظر: الأنباري. الإنصاف، 612/2.

(45) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 54/1.

(46) يكاد يكون الاسم المجرور الباب النحوي الوحيد، الذي اصطُلح على تسميته بهذا الاسم نسبة إلى الأثر الإعرابي الذي يتحمله، دون أن يعبر عن وظيفة نحوية واضحة.

(47) انظر مثلا: الزمخشري. الكشاف، 127/1؛ الأنباري. الإنصاف، 612/2.

(48) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745هـ). البحر المحيط في التفسير. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2001، ص246/1.

(49) انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (833هـ). النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي الضباع. المطبعة التجارية الكبرى؛ دار الكتب العلمية: بيروت، ص210/2؛ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (516هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين. دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1997، ص81/1.

(50) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص50/1.

(51) انظر: الزمخشري. الكشاف، 127/1.

(52) طه: 63. انظر: الأنباري. الإنصاف، 31/1.

(53) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 89/4.

(54) المرجع السابق، 90/4.

(55) انظر: ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم (728هـ). رسالة ابن تيمية في إن هذان لساحران. تحقيق: محمد حسن محمد يوسف. مطبعة دار البيان: مصر، 1986، ص27.

(56) انظر: ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث (316هـ). المصاحف. تحقيق: محمد بن عبده. الفاروق الحديثة: القاهرة، ط1، 2002، ص259.

(57) انظر: الزجاج، إبراهيم بن السري (311هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب: بيروت، ط1، 1988، ص362/3.

(58) انظر مثلا: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 362/3. وانظر: محمد حماسة. العلامة الإعرابية، 353.

(59) انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، 362/3.

(60) المرجع السابق، 363/3. وللتفصيل حول هذه الأوجه ينظر: ابن تيمية. رسالة ابن تيمية في إن هذا لساحران.

(61) تمام حسان. البيان في روائع القرآن، 257/1.

(62) يس: 40. انظر: الأنباري. الإنصاف، 542/2.

(63) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 209/5.

(64) ابن جني. الخصائص، 250/1.

(65) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر: بيروت؛ دار الفكر: دمشق، ط1، 2001، ص100/2؛ ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر: دمشق، ط6، 1985، ص844.

(66) فالكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. انظر: سيبويه. الكتاب، 215/4.

(67) انظر: فوزي الشايب. أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية. عالم الكتب الحديث: إربد، ط2، 2016، ص227، 237.

(68) انظر مثلا: عباس حسن (1398هـ). النحو الوافي. دار المعارف: القاهرة، ط15، ص33/3.

(69) انظر: الأنباري. الإنصاف، 543/2.

(70) انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ). شرح المفصل. تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2001، ص143/5.

(71) آل عمران: 185. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 92/2.

(72) انظر: أبو حيان. البحر المحيط، 571/10.

(73) انظر: الزمخشري. الكشاف، 594/4.

(74) التوبة: 30. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 14/3.

(75) الصمد: 1، 2. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 271/8.

(76) البقرة: 177. انظر: الأنباري. الإنصاف، 383/1.

(77) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 139/1.

(78) أبو حيان. البحر المحيط، 140/2.

(79) انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1957، ص325/3.

(80) الشعراوي، محمد متولي (1418هـ). تفسير الشعراوي. مطابع أخبار اليوم، 1997، ص741/2.

(81) الزمخشري. الكشاف، 220/1. وانظر: البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر (685هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1418هـ، ص121/1؛ الألوسي. روح المعاني، 444/1.

(82) النساء: 162. انظر: الأنباري. الإنصاف، 379/2.

(83) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 180/2.

(84) انظر مثلا: ابن عاشور. التحرير والتنوير، 134/2.

(85) الزمخشري. الكشاف، 590/1.

(86) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ). معاني القرآن. تحقيق: محمد على الصابوني. جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 1409هـ، ص238/2.

(87) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (403هـ). الانتصار للقرآن. تحقيق: محمد عصام القضاة. دار الفتح: عَمَّان؛ دار ابن حزم: بيروت، ط1، 2001، ص555/2.

(88) انظر: الزمخشري. الكشاف، 590/1.

(89) محمد رشيد رضا (1354هـ). تفسير المنار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص53/6.

(90) الألوسي. روح المعاني، 15/6.

(91) انظر: الأنباري. الإنصاف، 383/2.

(92) المرجع السابق، 384/2.

(93) المائدة: 69. انظر: الأنباري. الإنصاف، 151/1.

(94) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 230/2.

(95) انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 395/9؛ ابن أبي داود. المصاحف، 259.

(96) انظر: سيبويه. الكتاب، 155/2.

(97) الطبري. جامع البيان، 395/9.

(98) انظر: ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي (775هـ). اللباب في علوم الكتاب. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوض. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1998، ص441/7 وما بعدها.

([99]) ابن عاشور، محمد الطاهر (1393هـ). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر: تونس، 1984، ص271/6.

([100]) السمين الحلبي. الدر المصون، 355/4. وانظر: الألوسي. روح المعاني، 201/6-202؛ فضل حسن عباس. البلاغة فنونها وأفنانها - علم المعاني، دار الفرقان، ط9، 2004، ص271؛ محمد الجمل. الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة. رسالة دكتوراه مخطوطة: جامعة اليرموك، 2005، ص449.

([101]) البقرة: 62.

([102]) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (885هـ). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. دار الكتاب الإسلامي: القاهرة، ص453/1.

(103) انظر: الأنباري. الإنصاف، 78/1.

(104) انظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (468هـ). التفسير البسيط. جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ، ص475/7.

(105) الأنعام: 137. انظر: الأنباري. الإنصاف، 352/2.

(106) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 322/2.

(107) انظر: عباس حسن. النحو الوافي، 53/3.

([108]) انظر: ابن جني. الخصائص، 406/2.

(109) انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، 242/1.

([110]) انظر: الزمخشري. الكشاف، 70/2.

([111]) أبو حيان. البحر المحيط، 658/4.

([112]) ابن عاشور. التحرير والتنوير، 103/أ8.

(113) محمد رشيد رضا. تفسير المنار، 110/8. وانظر: عبد الغفور محمود مصطفى. القرآن والقراءات والأحرف السبعة. دار السلام: القاهرة، ط1، 2008، ص793/2.

(114) انظر: الزمخشري. الكشاف، 70/2.

(115) انظر: الأنباري. الإنصاف، 351/2.

(116) انظر: ابن عادل. اللباب، 447/4.

(117) انظر: الأنباري. الإنصاف، 351/2.

(118) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، 881.

(119) انظر: الألوسي. روح المعاني، 33/8.

(120) انظر: أبو حيان. البحر المحيط، 658/4.

(121) إبراهيم: 47. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 244/3.

(122) طه: 67. انظر: الأنباري. الإنصاف، 58/1، 204/1.

(123) انظر: عباس حسن. النحو الوافي، 256/1.

(124) انظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (606هـ). مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط3، 1420هـ، ص285/2.

([125]) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (790هـ). المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية. تحقيق: مجموعة محققين. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة، ط1، 2007، ص610/2.

([126]) تمام حسان. البيان في روائع القرآن، 151/1.

(127) انظر: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد (850هـ). غرائب القرآن ورغائب الفرقان. تحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1416هـ، 557/4. وانظر: حسين رفعت. الموقعية في النحو العربي. عالم الكتب: القاهرة، ط1، 2005، ص143-144.

(128) انظر: البقاعي. نظم الدرر، 307/12.

(129) انظر: الألوسي. روح المعاني، 228/16.

(130) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، 235/1.

(131) انظر: الأنباري. الإنصاف، 58/1.

(132) المرجع السابق، 59/1.

(133) انظر: ابن عاشور. التحرير والتنوير، 222/16.

(134) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745هـ). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم: دمشق؛ دار كنوز إشبيليا: الرياض، ط1، 2022، ص259/2.

(135) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، ط1، 1986، ص233.

(136) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (761هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف محمد البقاعي. دار الفكر: بيروت، ص111/2.

(137) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، 11/2.

(138) انظر: المرجع السابق، 111/2.

(139) انظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (686هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000، ص166.

(140) انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، 96/2.

(141) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، 915.

(142) جان جاك لوسيركل. عنف اللغة. ترجمة: محمد بدوي. المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005، ص212.

(143) انظر: لوسيركل. عنف اللغة، 244.

(144) لوسيركل. عنف اللغة، 11.

(145) للاستزادة ينظر: يحيى عبابنة. اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي، 26-28.

(146) البقرة: 233. انظر: الأنباري. الإنصاف، 459/2.

(147) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 177/1.

(148) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ). مسائل خلافية في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي: بيروت، ط1، 1992، ص89.

(149) انظر: أحمد عبد الستار الجواري. نحو الفعل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 2006، ص37 وما بعدها.

(150) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط1، 1998، ص1642/4.

(151) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ). المنصف شرح كتاب التصريف. دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ص446؛ السيرافي. شرح كتاب سيبويه، 32/1؛ الأنباري. الإنصاف، 459/2.

(152) ابن يعيش. شرح المفصل، 87/5.

(153) انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ). شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2000، ص362/2؛ الألوسي. روح المعاني، 539/1.

(154) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (672هـ). شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد؛ محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، ص44/2.

(155) انظر: السمين الحلبي. الدر المصون، 464/2.

(156) انظر: المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، ط1، 2008، ص1238/3.

(157) يونس: 89. انظر: الأنباري. الإنصاف، 548/2.

(158) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 90/3.

(159) انظر: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (444هـ). جامع البيان في القراءات السبع. جامعة الشارقة: الإمارات، ط1، 2007، ص1188/3.

(160) انظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (469هـ). شرح المقدمة المحسبة. خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية: الكويت، ط1، 1977، ص20/1.

(161) انظر: أبو عمرو الداني. جامع البيان في القراءات السبع، 1188/3.

(162) يوسف: 90. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 191/3.

(163) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ). إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث. وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالي؛ محمد زكي عبد الديم. دار ابن رجب، ط1، 1998، ص191.

(164) انظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (377هـ). المسائل العسكريات في النحو العربي. تحقيق: علي جابر المنصوري. الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع؛ ودار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، 2002، ص125.

(165) انظر: المرجع السابق، 125.

(166) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (672هـ). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط1، 1982، ص1592/3.

(167) النمل: 25. انظر: الأنباري. الإنصاف، 82/1.

(168) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 346/4.

(169) انظر: المرجع السابق، 347/4.

(170) انظر مثلا: الزمخشري. الكشاف، 361/3.

(171) بعضهم جعل الياء للتنبيه وليس للنداء. انظر مثلا: أبو حيان. البحر المحيط، 230/8؛ ابن عادل. اللباب، 142/15.

(172) انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 347/4.

(173) البقرة: 67. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 67/1.

(174) الأنعام: 109. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 308/2.

(175) ابن عباس، عبد الله (68هـ). تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. دار الكتب العلمية: بيروت، ص317.

(176) الزمر: 64. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 28/6.

(177) القصص: 48. انظر: أحمد مختار عمر. معجم القراءات، 27/5.

(178) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، 210/1.

(179) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، 915.

(180) انظر: ابن مالك. شرح الكافية الشافية، 210/1.